





على رعايتهم تربوياً، وتأهيلهم معرفياً وحضارياً، بما يساهم في إدماجهم في عالم المعرفة والاتصال، وانفتاحهم على مختلف الحضارات الإنسانية، وعلى مستجدات العصر.

وإنني لوائق بأن هذا المؤتمر العام، يشكل مناسبة للوقوف على واقع الصفولة في دول العالم الإسلامي، وتبادل التجارب والخبرات، والتفكير الرصين في أفضل السبل لرفع التحديات المتزايدة التي تواجهها، في هذا المجال.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية، باحتضانها لهذا المؤتمر، إنما تؤكد التزامها الثابت بالعمل الإسلامي المشترك وخاصة عندما يتعلق الأمر بموضوع مصيري يهم بناء مستقبلنا المشترك.

ومن هذا المنطلق، فإن المغرب على استعداد ليضع رهن إشارة جميع أشقائه التجربة التي راكمها، في مجال حماية الصفولة وضمان أمنها ورعايتها، والتي سيتم عرضها عليكم خلال هذا الملتقى.

فمنذ زهاء ربع قرن أكد والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، في خطابه للمؤتمر الوطني الأول حول حقوق الصفولة سنة 1994، أن الصفولة هي عمادة المستقبل، وأمل البشرية في غد أفضل. كما أعلن يومئذ أن حضارة الأمم والشعوب إنما تقاس بمبلغ عنايتها واهتمامها بأطفالها.

ولم تمض سوى سنة على هذا الإعلان حتى انبثق عن هذا المؤتمر إنشاء المرصد الوطني لحقوق الصفولة، الذي تتولى رئاسته شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، التي تواصل إلى اليوم جهودها المشكورة، من أجل النهوض بالصفولة المغربية، والرقى بأوضاعها الاجتماعية والحقوقية.





كما تم سنة 1999 إحداث برلمان الطفل، الذي أصبح مدرسة للتربية على الديمقراطية وروح المواطنة، من خلال المشاركة الفعلية من لدن الأطفال أنفسهم، وانخرطهم الإيجابي في العملية السياسية، على جميع المستويات.

وقد حرصنا، منذ اعتلائنا العرش، على تعزيز هذا المسار، من خلال إقامة المؤسسات المختصة، ووضع التشريعات اللازمة لدعم حماية الأطفال.

وتمينا لهذا الرصيد، عملنا على إعطاء دفعة قوية لحماية الطفولة، والنهوض بأوضاعها، حيث نص دستور 2011 على أن الدولة تسعى لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية.

كما نص على أن التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة، وعلى إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، الذي تمت المصادقة على القانون المنظم له، والذي سنعمل قريباً على تنصيبه.

وتجسداً لحرصنا على النهوض بالفئات المشتهة، قمنا بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وفي صلبها النهوض بأوضاع الطفولة، وخاصة المهمشة منها وذات الخصاصة، والعمل على إنقاذها من الأمية والفقر والإقصاء.

وبموازاة ذلك، نحرص على متابعة وتقييم الخطة الوطنية للطفولة، التي تم إعدادها من قبل الفاعلين المعنيين، خلال المؤتمر الوطني الثاني عشر لحقوق الطفل.

كما عملنا على تعزيز تماسك الأسرة، من خلال اعتماد مدونة متقدمة للأسرة، تراعي المصلحة الفضلى للطفل وتضمن حقوقه، في كل الظروف والأحوال، داعين إلى مواكبتها بالتقييم والتقويم، لمعالجة النقائص التي أبانت عنها التجربة.

وتعزيزاً لهذا التوجه، الهادف إلى توفير الأمن والحماية للأطفال، بادرننا إلى إصدار مجموعة من القوانين ذات الصلة، مثل مراجعة القانون المتعلق بمنح الجنسية المغربية للطفل من أم



مغربية وأب أجنبي، وكذا القانون المتعلق بمنع تشغيل الأهل القاصرين، والقانون المتعلق بإنشاء وتعريب مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وقد تم تتويج هذه الأوراش والمبادرات البناءة، بإرساء منظومة مندمجة ومتكاملة تعزز الوقاية والحماية للأهل والأسر، وتشكل جوابا وحصيا عن مختلف الإشكالات المرتبطة بحماية الأهل.

وإدراكنا منا بأن توفير الحماية للأهل وصيانة حقوقهم، لن تتم خارج أسرهم، فقد حرصنا على مواكبة ذلك بالتموض بأوضاع محيهم العائلي والاجتماعي.

ولهذه الغاية، أصدرنا توجيهاتنا بتوسيع دائرة الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، ليشمل الأمهات المعوزات، واللواتي يتعرضن مع أهلهن، بعد انحلال ميثاق الزوجية، إلى الإهمال والفقير، وكذا الأهل اللواتي يعانون من المشاشة والإقصاء.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تفعيل خدمات صندوق التماسك الاجتماعي، وإحداث مجموعة من الخلايا المختصة بالتكفل بالنساء والأهل في المحاكم والمستشفيات العمومية، وتوفير الدعم النفسي للأهل، وغيرها.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن اهتمامنا بالارتقاء بواقع كفولتنا على المستوى الوطني، لا يعادله إلا حرصنا على الانخراط في مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الأهل، والوفاء بها.

وفي هذا الإطار، فقد كان المغرب رائدا في الانضمام، منذ 1993، لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأهل، ثم المصادقة بعد ذلك على البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية بشأن إجراء تقديم البلاغات.





ولم يقتصر عملنا على حماية الطفل المغربي فقط، بل حرصنا على أن يشمل أيضا المهاجرين، من خلال اعتماد استراتيجية وخصية للمجرة واللجوء، تقوم على مقارنة إنسانية، تعطي الأولوية في عملية تسوية أوضاع المهاجرين، للفئات المشقة والتجمع العائلي والأطفال وفي سياق الحماية الدولية لحقوق الأطفال لا يفوتنا أن نستحضر الأوضاع المأساوية التي تعانيها الطفولة في شتى أرجاء العالم، ولا سيما في بعض البلدان العربية والإفريقية والآسيوية؛ فضلا عن المناهق التي تعرف حروباً أو صراعات عرقية، تعرض أطفالها للتشرد والاستغلال الإجرامي.

وأمام هذه الأوضاع المأساوية، التي تسائل الضمير العالمي، فإننا ندعو المجتمع الدولي، والقوى الكبرى الفاعلة فيه، على الخصوص، لتحمل مسؤوليتها التاريخية، تجاه ما يتعرض له مستقبل البشرية، المتمثل في أطفالها، من عنف واستغلال وإهمال.

كما ندعوها إلى المبادرة باتخاذ ما يلزم من إجراءات، لإنقاذ هؤلاء الأطفال، قبل فوات الأوان، من ويلات الحروب والصراعات، ومن مخالب الأوبئة والمجاعات، والجماعات المتطرفة والإرهابية، ومما يتعرضون له من مآسٍ بسبب الهجرة غير الشرعية.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت دول العالم الإسلامي تتقاسم نفس المبادئ والقيم، التي يحث عليها ديننا الإسلامي الحنيف، في توفير الرعاية الواجبة للأطفال وصيانة حقوقهم، فإنها تتقاسم أيضا نفس التحديات.

وهو ما يقتضي تعزيز التضامن والتعاون فيما بينهما، وتضافر الجهود، وتقاسم التجارب التي راكمتها في مجال حماية الطفولة، والتوجه لإقامة شراكات بناءة ومبتكرة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بلداننا، مع الحرص على إشراك الفاعلين المعنيين، بما في ذلك هيئات المجتمع المدني.



وفي هذا الصدد، فإن مختلف أشكال العنف والاستغلال والإهمال التي يتعرض لها الأطفال ولاسيما منها الأشكال الحديثة للعنف، وتشغيل الأطفال القاصرين، تستوجب إحداث منظومة للتبليغ عن الخروقات، ينخرط فيها كل الفاعلين، بمن فيهم الأسرة والمدرسة والمجتمع.

وأمام ما يتعرض له الأطفال من عنف مادي ومعنوي، ومن تجاوزات يشتت أنواعها، من كسوف بعض أقرانهم الموثوق بهم، الذين يتعاملون معهم بشكل يومي، فإنه يتعين العمل على وضع آليات لتوثيق هذا النوع من العنف، وإنتاج مؤشرات وبيانات كفيلة بوضع برامج للوقاية منه.

وكما تعلمون، فإن ضمان حقوق الأطفال يمر قبل كل شيء، عبر تمكينهم من حقوقهم الأساسية، في الصحة والتعليم والسكن والحماية الاجتماعية، والتي تنص عليها أيضا أهداف التنمية المستدامة، التي تتضمن دعوة صريحة لمحاربة العنف ضد الأطفال.

وهو ما يتطلب من دول العالم الإسلامي الاستثمار في قضايا الطفولة، بكل أبعادها وتحدياتها، من خلال العمل على مكافحة الفقر، ومواجهة تداعيات التغيرات المناخية، وتوفير الأمن الغذائي، ومواكبة الثورة الرقمية، واستتباب الأمن والاستقرار.

وإنني لوافق بأن المجلس الاستشاري للنهوض بالطفولة في العالم الإسلامي، الذي سيتم إحداثه، سيشكل قوة اقتراحية لرفع مختلف التحديات المشتركة المتعلقة بالطفولة.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنكم تعرفون أن أطفال اليوم هم رجال الغد، وهم مستقبل الأمة الإسلامية، إذا ما تمكنا من حمايتهم، وتمكينهم من أسباب الانفتاح والارتقاء. كما تدركون حجم التحديات التي تواجه أطفالنا.



وانني لعلى يقين، بأن هذا المؤتمر الهام، بما يجمع المشاركات والمشاركين فيه، من كفاءات وخبرات، ومن غيرة إسلامية صادقة على حقوق الأمة ومستقبلها، سينكب على مختلف الجوانب المرتبطة بالصفولة.

واننا لتكلم لإصدار توصيات عملية وموضوعية، وقابلة للتصديق، مع وضع آليات تنفيذها ووسائل تمويلها، لما فيه صالح أمتنا، وضمان مستقبل أبنائها.

أعانكم الله، وسدد على صريق الخير خلاصكم، وكلل أعمالكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.”